سياسة قطنية مستديمة

للقطر المصرى

« قام سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل المالية بعمل بحث واف عما يجب لوضع سياسة قطنية مستديمة تجرى البلاد على نهجها وقد تناول هذا البحث درس شؤون القطن من الوجهات الزراعية والمالية والاقتصادية والتجارية كما أنه أشار الى تدخل الحكومة فى سوق الصناعة الحاضرة أو سوق العقود لشراء كونتراتات مقابل تسليم الحكومة للقطن

وقد رأينا أن نثبت فى الفلاحة الجزء الخاص بالوجهة الزراعية من هذا البحث القيم والذى نوه فيه سعادة عبد الوهاب باشا بالمعونة الصادقة التى قدمها اليه حضرة صاحب العزة حلال فهيم بك وكيل وزارة الزراعة المساعد عند بحث القسم الخاص بتحديد مساحة السكلاريدس كما أن الاحصاءات التى وافاه بها عن تكاليف الانتاج فى الوجه البحرى والقبلى ساعدت فى جعل هذا الجزء من البحث وافيا جليا »

الوجهة الزراعية السياسية القطنية

يقتضى البحث فى السياسة القطنية من الوجهة الزراعية أن نتناول بالتحميص أمرين : (١) تكاليف الأنتاج (٢) كمية الأنتاج وأصنافه

(١) تكاليف الانتاج

ان اهم العوامل فى تكاليف الانتاج هى : (١) ايجار الأراضى . (٢) أثمان البزور والسماد . (٣) نفقات الرى . (٤) أثمان الماشية واثمان الآلات ونفقات صيانتها . (٥) أجور العمال .

ايجار الأرض : ان ايجار الأرض أهم تكاليف الانتاج وأولاها بعناية الحكومة اذا ما سلم بأن تخفيض تكاليف الانتاج من أول ما ترمى اليه

السياسة القطنية السليمة . ولا شك أن أسعار التأجير فى البلاد قد أصبحت غير متمشية مع أسعار القطن ، صحيح أن بعض فئات الايجار قد هبطت فى السنة الأخيرة ، على أن ذلك الهبوط لا يزال بعيدا كل البعد عن تحقيق الانسجام بينها و بين أسعار الحاصلات الزراعية .

وقد حاولنا الوصول الى مقارنة صحيحة بين أسعار التأجير فى السنوات السابقة للحرب والسنوات الأخيرة ولكن اعترضتنا صعاب كان من المتعذر التغلب عليها تماما ، ذلك أن الكثير من الأراضى قد تغيرت ظروف زرعها من وجوه مختلفة فأصبحت المقارنة المطلقة بعيدة عن أن تحقق الغرض .

وفيما يلى جدول يبين متوسط فئات الايجار للأراضى التى تديرها وزارة الأوقاف فى سنى ١٩١٢ و١٩١٣ و١٩١٤ مقارنة بها فى سنى ١٩٢٧ و١٩٢٨ و ١٩٢٩ :

مجموع الايجار	مجموع المساحة	متوسط الفدان		السنة
جنيه مصرى	فدان	مليم	جنيه	
٥٤٦٥١٥	٨٦٩٢٣	٢٩٠	٦	١٩١٢
٥٦٣٤٣١	٨٦٤٣٣	٥٢٠	٦	١٩١٣
٦٤٠١٣٦	٩٦٥٥٣	٦٣٠	٦	١٩١٤
١٣٢٠٨٦٥	١٦٠٩٦٢	٢١٠	٨	١٩٢٧
١٣٥٧١٥٢	١٦٥٨٦٩	١٨٥	٨	١٩٢٨
١٢٩٠١٥١	١٦٦٢١١	٧٦٥	٧	١٩٢٩

وقد تخيرنا من أطيان مصلحة الأملاك تلك التى لم يصب ظروف الأرض فيها الا القليل من التغيير حتى تكون المقارنة أقرب الى الصواب فتوصلنا الى الأرقام الآتية :

الزراعة والتفتيش	الفئات	١٩١٢		١٩١٣		١٩١٤		١٩٢٧		١٩٢٨		١٩٢٩	
		جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
أبو جنشو بالفيوم . . .		٢	٣٢١	٢	٤٧٧	٢	٤٧٧	٤	٤٠	٤	٣١٩	٤	٣١٩
شباس الملح بمراوى المندورة .		١	٦٠٧	١	٦٠٧	١	٦٠٧	٣	١٦١	٣	١٦١	٣	١٦١
ميت ميمون (السنطة) . .		١١	—	١١	—	٩	٥٠٠	١٦	٢٥٠	١٦	٢٥٠	١٣	—
«) . . .		١٠	—	١٠	—	٩	—	١٢	—	١٢	—	١٢	—
بلاى «) . . .		١٢	—	١٢	—	١١	—	١٦	٥٠٠	١٦	٥٠٠	١٤	٢٠٠
طوخ «) . . .		—	٩٥٥	—	٨٥٨	—	٨٥٨	١	٨٠٦	٣	٢٨٤	٣	٢٨٤
جميده (بشبش) . . .		٣	٤٨٤	٣	٥٥٥	٣	٥٥٥	٣	٤٨٦	٣	٨٠٣	٣	٨٠٣
بسنديلة (بلقاس) . . .													
دروة (وقف دار الكتب)		٧	—	٧	—	٧	—	١٣	١٠٠	١٣	١٠٠	١٣	١٠٠
عزبة الناشى (« «)		٩	٤٦٥	١١	٥٠٠	١١	٥٠٠	١٢	—	١٤	٢٥٠	١٢	—
الطويرات قنا (« «)		٨	٢٠٠	٨	٢٠٠	٨	٢٠٠	١٠	٥٥٠	١٠	٢٨٠	١٠	٢٨٠

من هذه البيانان يتضح أنه، حتى فى وزارة الأوقاف وفى مصلحة الأملاك قد كانت الزيادة فى فئات الأيجارات محسوسة ولئن كانت تتراوح فى أغلب الأحوال بين ٢٠ و٣٠ ٪ فانها فى البعض الآخر جاوزت الـ ٦٠ ٪ على أنه لا يفوتنا أن نذكر أنه فى الأوقاف والأملاك يوجد النظام الكفيل ببقاء

فئات الايجار فى حدود معقولة متمشية مع حالة السوق. ففى الأولى (الأوقاف) قام أخيرا نظام خاص بالتأجير لصغار الزراع يقضى بتخفيض أو زيادة جزء من الايجار باعتبار ٢ أو ١ ونصف ٪ (٢٪ فى حالة زراعة السكلاريدس و١ ونصف ٪ فى الأشمونى) عن كل ريال من مجموع الايجار فى حالة نزول أو زيادة سعر القطن (الكنتراتات) فى ١٥ اكتوبر عن السعر الذى حدد وقت المعاينة مع اتخاذ سعر ٣٠ ريالا اساسا للسكلاريدس و٢٠ للأشمونى.

وفى الثانية (مصلحة الأملاك) يقدر الايجار بعد أبحاث تجريها لجان تراعى جميع الظروف وتقف على الحالة فى كل منطقة.

فاذا كانت الايجارات فى الأوقاف والأملاك قد زادت الى الحدود المبينة فى الجداول المدونة من قبل، مع ما هناك من أنظمة كفيلة بتلافى ارهاق المستأجرين، فانها فى الدوائر الخاصة قد بلغت حدا ناء تحت عبئه المستأجرون ورزحوا تحت أثقال الديون السنة بعد السنة، حتى كادوا يصبحون أرقاء يشتغلون لمصلحة أرباب الأملاك، وقد ارتفعت الفئات فى بعض الأحيان الى ضعف ما كانت عليه قبل الحرب وأصبحت فى البعض الآخر تزيد ٦٠ و٧٠ و٨٠ ٪.

ولما كانت أسعار القطن اليوم قد أصبحت فى مستوى أسعار قبل الحرب بالنسبة للسكلاريدس ودون تلك الأسعار بالنسبة للأشمونى فقد أصبح من المتعين علاج مسألة الايجارات علاجا يخفف تكاليف الانتاج ويرفع عن كاهل الفلاحين عبئا أصبحت الأسعار الحالية لا تبرر احتماله.

وقد فكر فى الوسائل التى يمكن بها مداواة هذه الحالة فرؤى أن وضع شريع يقضى بتخفيض فئات الايجار بنسبة معينة لا يمكن أن يكون الا اجراء

به بعض الشذوذ فضلا عما قد يكون له من أثر فى العلاقات الشخصية بين المالك والمستأجر ، هذا اذا لم نذكر بعده عن العدالة فى كثير من الأحوال ، لأنه مع وجود الملاك الذين يرهقون مستأجريهم فان هناك من يعطفون عليهم كل العطف ، وغير خاف أن ظروف الأرض وتربتها ، والزراعة وترتيبها ، تختلف من جهة الى جهة ، ومن سنة الى سنة ، والنظام العادل هو الذى يبحث كل حالة على حدة بحسب ظروفها ، ولكن حتى فى هذه الحالة تعترضنا صعوبات التنفيذ .

لا يبقى بعد ذلك الا أحد سبيلين .

الأول — اتباع الطريقة التى تتبعها وزارة الأوقاف وعدد من كبار الملاك وهى القاضية بجعل فئات التأجير خاضعة لتقلبات أسعار القطن واتخاذ السعر فى تاريخ معين (مثل ١٥ اكتوبر الذى اختارته وزارة الأوقاف) أساسا للمحاسبة فيزيد الايجار أو يهبط طبقا لما يكون قد وصل اليه السعر .

الثانى — تعميم طريقة التأجير « عينا » أى أن يكون ايجار الفدان باعتبار كذا قنطارا من القطن .

والطريقة الأولى قد تكون الطريقة المثلى لدى بعض الهيئات المنظمة كوزارة الأوقاف فقد ألف مستأجروها معاملتها وقد لاتجد الوزارة المذكورة صعوبة فى تنفيذها ولكن جمهور المستأجرين — خصوصا الصغار منهم — لم يألفوا المعاملة على أسس متغيرة كما أن عدم تتبعهم لأسعار الكنتراتات بل جهل معظمهم لها يجعل تلك الطريقة غير مرغوب فيها كنظام عام .

بقيت الطريقة الثانية وهى أقرب الطريقتين الى افهام جمهور المستأجرين وهى متبعة الى حد ما فى بعض الدوائر وكانت النظام السائد منذ عهد غير

بعيد ، وعدالة هذا النظام ظاهرة لا تحتاج الى ايضاح فضلا عن أن لها مزية أخرى: وهى أن يقوم ببيع الجزء الأكبر من الأقطان الملاك الذين هم أعرف بالسوق وتطورات الأسعار ، وأقدر على حسن التصريف من صغار الزراع الذين يشترى أقطانهم عادة تجار الأرياف بأثمان بخسة مستفيدين من جهلهم لأسعار البورصة . هذا وغير خاف أن الملاك أقدر على الاحتفاظ بالأقطان ومنع تدفقها الى الأسواق فى الأوقات غير المناسبة .

فاذا أقر مجلس الوزراء وجهة نظرنا هذه كان له بعد ذلك أن يقدر هل يتم تنفيذ هذا النظام عن الطريق التشريعى أم يكتفى بالنصح به والعمل على الترغيب فيه. وفى الحالة الأخيرة لابد من مضى زمن حتى يصبح مألوفا، وهذا معناه استمرار نظام التأجير الحالى مع ما به من عيوب وما يسببه من شكاوى حتى يحل محله النظام المقترح مع مرور الزمن :

أثمان البزور والسماد : لاشك فى أن أسعار البزور « التقاوى » تتبع أسعار القطن الى حد ما ، واذا جاء اليوم الذى يزيد فيه الانتاج زيادة كبيرة فانه لن يتعذر الحصول على التقاوى بأسعار مناسبة مع أسعار القطن ودون الأسعار التى تسود أيام الانتاج المحدود .

أما فيما يختص بالسماد فانه بالرغم من التزايد المطرد فى الكميات التى تستورد، وبالتالى فى الكميات التى تستعمل فى الزراعة ، فان الأسعار لا تزال عالية نسبيا . ولقد تبين من الاحصاءات الرسمية أن الكميات التى استوردت فى السنوات الثلاث السابقة للحرب كانت كما يأتى :

سنة ١٩١٢ ٧٠ر٠٨٩ طن

» ١٩١٣ ٧١ر٦٥٤ »

» ١٩١٤ ٧٢ر٦١٠ »

فى حين أن الكميات التى استوردت فى السنوات الثلاث الأخيرة كانت

سنة ١٩٢٧ ٢٢٥ر٤٣٠ طن

» ١٩٢٨ ٢٧٥ر٣٧٠ »

» ١٩٢٩ ٣٢٧ر٨٦٣ »

حقيقة أن الأسعار لم تلبث مرتفعة بعد الحرب، شأن كثير من مستلزمات الزراعة والصناعة، عن المستوى الذى بلغته فى سنى الحرب، ولكن من جهة أخرى لا بد من ملاحظة وفرة الكميات التى أصبح يستهلكها القطر بالنسبة لما كان يستهلكه فى الماضى كما دلت على ذلك الأرقام التى ذكرناها، فضلا عن زيادة الانتاج العالمى وتنوع المصادر التى يرد الينا منها مع مضاعفة الجهود فى الأقطار المختلفة لاستنباط الأصناف الجديدة.

ويستنتج من الأرقام التالية أن الاسعار فى الأصناف الأكثر استعمالا لاتزال فى مستوى لا يبعد كثيرا عن المستوى الذى كانت عنده قبل الحرب:

السنة	سعر الطن في الاسكندرية		الصنف
	من	الى	
	ج	ج	
١٩١٣ و١٩١٤	١١٨٠	—	نترات الصودا
١٩٢٧	١٢٤٤	١٣٨٥	
١٩٢٨	١١٢٠	١١٩٥	
١٩٢٩	١٠٣٠	١١٢٠	
١٩٣٠	٩٦٠	—	

الصنف	سعر الطن فى الاسكندرية		السنة
	الى	من	
	ج	ج	
الجير الالمانى	—	١٠٧٥	١٩٢٧
	١١٦٥	١١٠٠	١٩٢٨
	١٠٤٠	٩٨٠	١٩٢٩
	—	٩٠٠	١٩٣٠
سلفات النوشادر	—	١٥٠٥	١٩١٣ و١٩١٤
	١٤٧٠	١٤٢٠	١٩٢٧
	—	١٣٠٠	١٩٢٨
	١٢٤٥	١٢١٠	١٩٢٩
سوبرفوسفات	—	٢٨٣ر٥	١٩١٣ و١٩١٤
	٣٥٠	٣٤٠	١٩٢٧
	٣٤٠	٣٣٠	١٩٢٨
	٣٤٠	٣٣٠	١٩٢٩
	—	٢٨٥	١٩٣٠

ونظرا لوفرة ما أصبح يستورده القطر من الأسمدة (ماقيمته ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا فى سنة ١٩٢٩) وللحاجة المتزايدة مع زيادة المساحات المزروعة فى القطر فقد أصبح من المتعين :

أولا — اجراء أبحاث علمية لتبين مدى امكان استعمال السماد البلدى والأسمدة العضوية المستمدة من الفضلات المتنوعة :

ثانيا — بحث امكان قيام صناعة نترات الجير باستعمال مساقط المياه فى أسوان لتوليد القوى لمصنع يقام هناك .

ثالثا — تشجيع قيام صناعة حامض الكبريتيك حتى يمكن تحويل جزء من الكميات الكبيرة من الفوسفات التى ينتجها القطر الى سوبرفوسفات ويكاد يكون من المسائل المسلم بها أن استعمال مساقط المياه فى أسوان

لتوليد الكهرباء سيكون من آثاره امكان انشاء مصنع أو مصانع للسماد فى تلك الجهة التى تتوفر فيها المادة الخام . ولكن مدار البحث الآن هو تبين استطاعة ذلك الآن ، أم وجوب انتظار دخول مشروع الكهرباء العام فى دور التنفيذ ، وهذا ما يجب أن تعنى وزارات الأشغال والزراعة والمالية ببحثه حالا .

أما فيما يختص بصناعة حامض الكبريتيك فان هناك شركة فى دور التأسيس غرضها أقامة مصنع فى السويس لذلك الغرض ، ولن تضن الحكومة عليها بوسائل التشجيع ، ولا شك فى أن ازدياد الكميات التى توزعها الحكومة من الأسمدة على الزراع من شأنه موازنة الأسعار وحفظها فى حدود معقولة ، فسواء وكلت الحكومة الأمر فى المستقبل الى البنك الزراعى المزمع انشاؤه ، أم بقيت تتولى الأمر وزارة الزراعة فانه لا شك فى أن ذلك يحول دون المغالاة فى رفع الأسعار .

نفقات الرى : ان نفقات الرى عامل مهم من عوامل الانتاج خصوصا فى الوجه القبلى حيث يدفع الزارع أجرة رى صيفى للفدان الواحد فى بعض الجهات ٦٠٠ أو ٧٠٠ قرش ويتضح من البيانات الآتية التى وافتنا بها وزارة الزراعة مبلغ فداحة العبء الملقى على عاتق المستأجر من جراء أجرة الرى فى الوجه القبلى :

المنطقة	عدد الريات	نوع الآلة	الكلفة الفعلية للرى	الرى بالايجار
			ص	ص
حياض قبلى	١٠	وابور وارتوازى	٣٤٥	٥٠٠ — ٦٠٠
« تروى من اليوسفى	١٠	« بحرى	١٥٠	٣٥٠ — ٤٥٠
مشروعات قبلى	٩	« «	٧٢ — ١٢٦	٣٠٠ — ٤٠٠

واذا كانت نفقات الرى فى الوجه البحرى دونها فى الوجه القبلى فهى مع ذلك لا تزال تبلغ نسبة محسوسة من تكاليف الانتاج خصوصا فى تلك الجهات من الوجه البحرى التى أصبح الانتاج فيها ضعيفا .

وفيما يلى تكاليف الرى فى الوجه البحرى حسب البيان الوارد من وزارة الزراعة :

نوع الرى	عدد	نوع الآلة	الكلفة الفعلية	الرى بالايجار
			ص	ص
رى بالراحة	٩	—	١٨	—
رى بالراحة والعمالة	٩	منها ٣ بوابور بحرى	٣٦ — ٥٤	١٢٠ عداريات العمالة
	٩	منها ٣ بساقية	٤٢	—
رى عمالة باستمرار	٩	وابور بحرى	٥٤ — ١٠٨	٣٦٠
	٩	ساقية	٩٠	—

وظاهر من الجدولين أن أصحاب الوابورات ، وجلهم من الملاك أصحاب الأطيان، يأبون الا استغلال المستأجرين فى أجرة الرى أيضا ، وقد أصبحت الظروف لا تبرر هذه الفئات العالية ، فلا التكاليف التى يتحملها أصحاب الوابورات بقيت على ما كانت عليه أيام الغلاء فى السنوات التى تلت الحرب، ولا المستوى العام للأسعار مما يبرر بقاء فئات أجور الرى عند الحد المبين آنفا.

فبينا أسعار الفحم والمازوت وزيت التشحيم قد هبطت بالنسب المبينة بعد نجد أجور الرى — ان لم تكن عند الحد الذى كانت عنده فى سنى الغلاء — فهى ليست بعيدة عنه :

	سنة ١٩٣٠		سنة ١٩٢٩		سنة ١٩٢١		سنة ١٩٢٠	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
(الفحم انترسايت) متوسط سعر الطن تسليم الاسكندرية	١	٧٣٠	١	٨٥٠	٥	١٢٠	٩	٢٠٠
المازوت متوسط سعر الطن تسليم الاسكندرية	١	٩٥٨	١	٩٦٦	٦	٤٩٨	٩	٦٦٠
زيت التشحيم متوسط سعر الطن تسليم الاسكندرية	١٤	٢٩٩	١٣	٧٩٧	٣٨	١٩٦	٤٢	١١٢

ولم يفت الحكومة عند وضع تعريفتها الجمركية الجديدة أن تنظر الى أصناف الوقود بعين العناية فجعلت الرسوم عليها نحو نصف ما كانت فى الماضى.

هذا وقد نزلت أثمان العدد والآلات نفسها فى السنتين الأخيرتين عما كانت عليه فى الماضى وساعدت الحكومة من جهتها على ذلك فجعلت الرسوم الجمركية عليها ٦ ٪ بدلا من ٨ ٪ وتقدر نسبة الهبوط فى أسعارها فى السنتين الأخيرتين عنها فى سنتى ١٩٢٠ و١٩٢١ بنحو ٣٠ ٪.

وأجور العمال الذين يديرون الوابورات والماكينات قد هبطت بسبب وفرة عدد من أصبحوا ملمين بهذه الأعمال.

تلقاء كل هذا كان المتوقع أن يتمشى أصحاب الوابورات فى الاتجاه العام ويخفضوا من أسعارهم تخفيضا يساعد على الاقلال من نفقات الانتاج التى أصبحت من ناحيتها غير متمشية مع أسعار القطن.

وعلى ذكر وابورات الرى وما تحتاج اليه من وقود لا نرى بدا من الاشارة الى مايساور أصحاب الوابورات وغيرهم من القلق بسبب عدم استقرار أسعار البترول وعدم تمشيها مع المستوى العام لأسعار الحاجيات.

واذا كانوا يأملون من الحكومة عناية بدرس هذا الموضوع والعمل على تخفيف آثار الاحتكار أو شبهه فانما هم على حق فى ذلك وقد أعطيت التعليمات لمصلحتى المناجم والكيمياء للقيام بأبحاث مبدئية فى هذا الموضوع.

واذا كانت الحكومة ستعنى من جهتها ببحث هذه المسألة ، فانه من جهة أخرى قد أصبح من المتعين بحث وسائل تخفيض الأجور الحالية الباهظة التى يتقاضاها أصحاب الوابورات ، لا سيما وأنه لا يزال هناك فرق كبير بين ما يتقاضاه أولئك الملاك و بين التكاليف التى يتحملونها .

قد لا يكون من المرغوب فيه التدخل الى مدى كبير فى العلاقات بين أصحاب الوابورات والمنتفعين بالرى ، ولكن فى ترك الحبل على الغارب من جهة أخرى أرهاقا بينا لصغار الزراع . ولما كان أصحاب الوابورات ينقسمون الى فريقين — فريق الشركات وفريق الملاك أصحاب الأطيان — فاذا ما أمكن الاتفاق مع الفريق الأول لم يكن عسيرا بعد ذلك حمل الفريق الثانى على اتباع ما يتم الاتفاق اليه مع الشركات ، وربما تستطيع وزارة الأشغال بما لها من سلطة منح الرخص أن تعاون فى هذا الموضوع .

أثمان الماشية وأثمان العدد والآلات ونفقات صيانتها : أما أثمان العدد والآلات ونفقاتها فقد أشير اليها ضمنا عند الكلام على نفقات الرى فقد ذكر أن أسعار ماتحتاج اليه الزراعة منها آخذة فى الهبوط مع نزول مستوى الأسعار فى الجهات التى تنتجها ويجب أن يكون لتخفيض الرسوم الجمركية عليها أثره فى أسعارها فى الاسواق المحلية ، وأما الماشية فقد هبطت أسعارها فعلا لجملة أسباب أهمها ازدياد استعمال الآلات ورخص أثمان الحاصلات

الزراعية التى تقتنات منها تلك المواشى، والمجهودات التى تبذلها وزارة الزراعة فى مكافحة أوبائها ، على أن اصلاح الأراضى البور فى شمال الدلتا وغيرها ، وما سيضاف الى مساحات المراعى من جراء زيادة ايراد المياه الصيفى ، وما يرجى من زيادة الاقبال على تربية الماشية لكفيل ببقاء أسعارها فى حدود معقولة.

واذا كان للحكومة أن توجه عناية فى هذا السبيل فلتكن عن طريق الارشاد الى خير الطرق لتربية الماشية وبيان المزايا المادية التى يمكن جنيها ، وليس فى الواقع من مبرر لاستيراد القطر من أنواع الدواب ما تبلغ قيمتة فى بعض السنوات نحو نصف مليون من الجنيهات .

وربما كان من أسباب غلاء العدد والآلات أن شراءها فى معظم الأحيان يكون بطريقة التقسيط فاذا ما استطاعت الحكومة توطيد دعائم الاعتمادات الزراعية (Le Crédit Agricole) . كما سيأتى الكلام عليها بعد ، واذا ما انتشرت جمعيات التعاون . وفهم التعاون على وجهه الصحيح ، فان هذه الصعوبة تذلل على مر الايام وتخف نفقات الانتاج من هذه الناحية حتى تصبح فى الحدود المعقولة .

أجور العمال: تدل الأبحاث التى أجريناها على أن أجور العمال لاتزيد اليوم كثيرا على ما كانت عليه قبل الحرب ، وهى لاتزال فى حدود معتدلة اذ استثنينا مصاريف الجنى فى بعض مناطق الوجه القبلى و بعض الفئات فى مناطق معينة من شمال الدلتا .

فأجرة « النفر الكبير » فى تفتيش سخا من تفاتيش الدومين كانت ٤٥ مليما فى سنة ١٩١٢ وكانت تتراوح بين ٥٠ و٥٥ مليما فى سنة ١٩٢٩

وفى تفتيش المرابعين كانت ٥٠ مليما فى سنة ١٩١٢ وكانت تتراوح بين ٥٠ و٦٠ مليما فى سنة ١٩٢٩

وفى تفتيش بشبيش كانت الأجرة تتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليما فى سنة ١٩١٢ فى حين أنها فى سنة ١٩٢٩ كانت بين ٤٥ و٧٠ مليما .

وارتفاع الأجور نسبياً فى مناطق البرارى يرجع الى قلة الأيدى العاملة نسبياً .

وفى الوجه القبلى — اذا استثنينا مصاريف الجنى فى بعض الجهات — لم تكن هناك زيادة باهظة الا فى سنى الغلاء التى تلت الحرب مباشرة ، أما الآن فان فئات الأجور معقولة ، وقد تبين لنا من المعلومات التى توصلنا اليها من بعض الدوائر التى لها حسابات منظمة أنه بينما كان متوسط أجر العامل فى سنتى ١٩١٣ و١٩١٤ بين ٣٥ و٤٠ مليما فهو الآن نحو ٤٥ مليما .

أما الجهات التى تعلو فيها أجرة الجنى فهى تلك المناطق التى تضطر الى الاسراع فى الجنى فى أواخر أغسطس واوائل سبتمبر قبيل فتح الحياض فيكثر الطلب على الأيدى العاملة دفعة واحدة فيرتفع الأجر حتى تربو تكاليف جنى الفدان على الجنيهين .

ويحسن التفكير فى توفير الأيدى العاملة فى مناطق شمال الدلتا وهى التى أصبحت أنسب المناطق لزراعة السكلاريدس — لا شك فى أن توفير وسائل النقل له أثره ولكن يخشى ألا تجد فى المستقبل مندوحة من الالتجاء الى « استعمار » تلك المناطق خصوصا مع تكاثف السكان تكاثفا جعل العيش شاقا فى مناطق أخرى اذ بينما نرى نسبة تزاحم السكان فى مركز شربين مثلا ٩٥ نسمة فى الكيلو متر المربع وفى دسوق ١٩٥ وفوه ١٧٤

وكفر الشيخ ١١٣ وأبو حمص ١٣٤ وكفر الدوار ١٣٠ ، اذا بها فى شبين الكوم ٨١١ وفى منوف ٧٦٨ وفى تلا ٦٥١ وفى زفتى ٦٨٣ وفى طنطا ٦٣٤ وفى ميت عمر ٧٠٦

ويمكن القول أن تجارب « الاستعمار » (Colonisation) السابقة قد نجحت ، فانه بالرغم مما صادف التجربة فى شلما مثلا من صعوبات فى بداية الأمر فان المستعمرين لم يلبثوا أن استقر بهم المقام واستمرأوا العيش وقد جعلوا من الأرض الجرداء القحلاء أرضا عامرة تدر عليهم الخير .

ويخيل الينا أنه مع زيادة ايراد المياه الصيفى وما يترتب على ذلك من ضرورة اصلاح الكثير من الأراضى البور فى شمال الدلتا فان الحاجة ستصبح ماسة الى التفكير فى « استعمار » تلك المناطق ، وقد طلب الى مصلحة الأملاك الأميرية بحث هذا الموضوع من جميع وجوهه .

هذا واذا نظرنا الى مجموع تكاليف زراعة الفدان فى المناطق المختلفة وجدناها بعيدة كل البعد عن أن يجنى منها الفلاح ربحا يذكر ، وذلك يقتضى من جانب الزارع نفسه ومن جانب الهيئات العامة مجهودا مستمرا للعمل على تنقيص تلك التكاليف الباهظة . ويبين الجدول الآتى الذى أعدته وزارة الزراعة متوسط تكاليف الفدان فى مناطق عيناها :

تكاليف زراعة الفدان الواحد من القطن بالقرش الصاغ سنة ١٩٢٩

العمليات الزراعية	الوجه البحرى			الوجه القبلى			
	المنوفية	شمال الدلتا	جنوب الدلتا	الفيوم	المنيا	اسيوط	جرجا
الحرث والتزحيف	١٣٢	١٠٧	١٤٧	١٢٦	١٠٢	١٥٥	١١٢
التخطيط	١٢	١١	١٢	٦	١٤	١٢	٢٥
مسح الخطوط	١٦	١٥	٢٠	٣٠	٢٠	٢٠	١٥
الرى	٩٦	٧٧	٧٠	٢٥	٥٠	٣٢٥	٥٥٠
التقاوى	٤٨	٦٦	٤٨	٦٠	٦٠	٨٠	٧٠
البذور والترقيع	١٠	١٢	١٤	٣٠	١٨	١٩	٣٧
التسميد	٤٥	٥٨	٦٣	٢٢٠	٢٣٢	٢٢٨	١٢٥
الحفر	٨	٦	٧	١٠	٩	٦	١٥
العزق	٤٨	٦٤	٦٢	٦٠	٩٠	١٢٠	٦٠
تنقية الدودة	٤٠	٧١	٦٥	٢٠	—	—	—
الجنى	٧٠	٧٥	٧٨	٦٠	١٠٨	٢١٠	١٨٠
نقل المحصول	١٠	١٠	١٥	١٠	١٢	٢٠	٢٠
تقليع الاحطاب	١٦	١٩	١٨	٢٠	٣٠	٣٠	٣٦
مصاريف أخرى	١٠	٢١	١٥	—	٢٥	—	٢٠
جملة التكاليف	٥٦١	٦١٥	٦٣٤	٦٦٧	٧٦٠	١٢٢٥	١٢٦٥

واذ أضفنا الايجار الى هذه التكاليف كان على الزارع أن ينتج انتاجا وفيرا من جهة ، و يبيع ذلك الانتاج بأسعار عالية حتى يستطيع احراز شىء من الربح .

أما والاسعار لا سيطرة لنا عليها ، وقد هبط مستواها أخيرا الى دون ما كان عليه قبل الحرب فلم يبق أمامنا الا :

اولا — العمل على وفرة الانتاج بتحسين وسائل الزراعة والتسميد وانتقاء البذور ، كما سيأتى الكلام عليه .

ثانيا — مواصلة الجهود لتخفيض النفقات الزراعية على الوجه الذى بسطناه على أن يتضامن أفراد الزراع والهيئات العامة فى هذا السبيل .

وقد ترى وزارة الزراعة أن هـذا الموضوع من أهم ما يمكن أن تعنى به فتبحثه بحثا وافيا وترشد الفلاحين بواسطة مجلتها ومفتشيها وسائر موظفيها الى أمثل السبل المؤدية الى تخفيف التكاليف النسبية للانتاج .